العراقية تلقي باللائمة على اللجنة التحضيرية.. والكردستاني: مساع للتقريب بين بغداد و أربيل

التحالف الوطني يرحب بتأجيل المؤتمر المرتقب: سيعقد قريباً

رحب التحالف الوطني العراقي ،الخميس، بقرار تأجيل عقد المؤتمر الوطني المرتقب للكتل السياسية الى إشعار آخر، من اجل انهاء الخلافات السياسية بين الكتل، مشيرا الى ان عقد المؤتمر في هذا الوقت لن يخرج بشيء ايجابي ومن الحكمة تأجيله.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي قد اعلن امس الاول عن عدم عقد المؤتمر الوطني امس الخميس كما هو معلن لاتساع الخلافات السياسية بين القوى السياسية الرئيسة.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا الى عقد المؤتمر الوطني في الخامس من شهر نيسان / ابريل الجاري لحل الخلافات السياسية، غير ان الاتهامات التي ساقها حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء والقيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي ضد اقليم كردستان بشأن تهريب النفط ادت الى تفاقم الازمة الساسية.

□ بغداد / المدى

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي في تصريح نقلته وكالة كردستان للانباء إن "عقد المؤتمر الوطني فيه مصلحة لجميع الكتل السياسية وهو ضروري في هذه الفترة، ولكننا حريصون على ان يعقد المؤتمر على رؤية واضحة وجدول اعمال متفق عليه".

واوضح الاسدي ان "تحديد موعد المؤتمر مرهون برئيس الجمهورية ونائبه" مرجحا تأجيله لمرات عديدة على مستويات المصلحة خلال ايام محدودة لحين اكتمال اعمال اللجنة التحضيرية" مبينا ان "التأجيل مرتبط بجدول الاعمال الذي تعمل على اكماله اللجنة التحضيرية، وهناك مقترحات جديدة مطروحة تخص ما يطرح في جدول الاعمال تحتاج الى الوصول الى تفاهمات نهائية بشأنها".

ودعا الاسدي "الكتل السياسية الى ألا يكون سقف مطالبها عالياً من قبل الكتل السياسية من اجل الوصول الى ورقة نهائية تناقش في المؤتمر الوطني".

بدوره، قال النائب عن التيار الصدري جواد الجبوري إن "عامل الزمن مهم جدا لطالما هناك نية للقاء وتطويق الازمة وحلها قد يكون الزمن ايجابيا والتأجيل من مصلحة الكتل".

ولفت الجبوري الى انه "اذا دخلت الكتل السياسية الى الاجتماع بأجواء متشنجة وورقة عمل غير منظمة فمن الطبيعي انه لن تكون مخرجاته ايجابية" مضيفا ان "الازمة بين اربيل وبغداد احد الاسباب التي دفعت الى تأجيل المؤتمر لغاية انهاء الخلاف بين الطرفين".

واكد بالقول "نحن نسعى الى تضيق دائرة الخلافات بين الكتل السياسية ولا نريد ان نصطحب ازمة جديدة لان هذه المسألة تؤثر على مجريات المؤتمر، وكان من الحكمة تأجيل المؤتمر الوطني".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي اكد خلال مؤتمره الصحفي الاحد الماضي ان من لايحضر من الكتل السياسية الى الاجتماع الوطني يعني يريد افشاله.

وعلى الجانب الاخر قال النائب عن القائمة العراقية حميد الزوبعي إن المماطلة من قبل بعض الكتل السياسية في عقد المؤتمر الوطني نابعة من عدم الجدية في حسم الخلفات والملفات العالقة .

وأضاف الزوبعي في تصريحات صحفية امس" اللجنة التحضيرية المكلفة بعقد المؤتمر الوطني لم تتمكن من حسم القضايا التي ستدرج خلال ذلك المؤتمر بسبب المماطلة والتسويف من قبل بعض الكتل السياسية ".

واعلنت القائمة العراقية عن تعليق اجتماعات اللجنة التحضيرية حتى اشعار اخر بسبب ما اسمته تنصل ائتلاف دولة القانون عن الاتفاقات السابقة للجنة التحضيرية .

واوضح أنه " لولا مماطلة تلك الكتل السياسية في عقد المؤتمر الوطني قبل انعقاد القمة العربية لكان الموقف العراقي اكثر تماسكا وكذلك لكان التمثيل العربي أكبر مما كان عليه".وأشار الزوبعي الى أنه " في حال عقد المؤتمر الوطني فإنه لن يأتي بشيء جديد سوى مناقشة ما تبقى من اتفاقية اربيل لا غير".الى ذلك، كشف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية بيرزاد شعبان برواري عن وجود مساع لحل الأزمة بين بغداد و أربيل، خلال الايام المقبلة.

وقالت برواري في تصريحات صحفية امس: إن الائتلاف الكردستاني يسعى لطرح حلول للقضايا العالقة بين إقليم كردستان والمركز، ونتمنى من الجميع اللجوء الى الدستور العراقي، موضحة، إن رئاسة كردستان ستشكل لجنة حول الخلافات بين بغداد و أربيل، وكذلك اتهامات نائب رئيس الوزراء الاتحادي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بخصوص تهريب النفط و لدى الإقليم أوراق سيقدمها حول هذا الموضوع.

وأشارت: الى وجود انفراج في الأزمة ما بين بغداد و أربيل، داعية الحكومة الاتحادية الى إعادة النظر في الخلافات المتعلقة مع كردستان، مؤكدة أن رئيس الوزراء المالكي سينفذ مطالب التحالف الكردستاني اذا كان مؤمنا بالدستور.

و أعلنت الكتلة البيضاء امس الخميس، أنها بدأت بالتحرك للعب دور الوساطة السياسية بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي و التحالف الكردستاني.

وقال الأمين العام للكتلة البيضاء جمال البطيخ "بدأنا بتحرك فعلي للتوسط بين ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني بغية تقريب وجهات النظر والحيلولة دون تفاقم الأزمة السياسية من خلال التعقيد الحاصل بالعلاقة بين الطرفين".وأضاف " اجتمعنا يوم أمس بشخصيات بارزة في ائتلاف دولة القانون وهم مستعدون لإبداء مرونة اكبر حيال بعض الملفات العالقة ولديهم رغبة في إعادة المياه إلى مجاريها فيما يتعلق بالعلاقة التي تربط الطرفين". وتابع البطيخ بالقول "من المؤمل ان نعقد مساء اليوم الخميس(امس) اجتماعا مع بعض الشخصيات البارزة في التحالف الكردستاني لطرح وجهة نظر دولة القانون ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين".

وشدد بالقول "نحن واثقون بان دورنا بالوساطة سوف يساهم إلى حد بعيد في حل المشكلات السياسية العالقة".

وتشهد الساحة السياسية تأزما واضحا في المواقف وخاصة بين ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي والقائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي على جملة من المواضيع، ابرزها قضيتا نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك حيث إن الاول صدرت بحقه مذكرة اعتقال على خلفية اتهامات وجهت له بدعم عمليات ارهابية نفذها افراد من حمايته، اما المطلك فيواجه طلبا بسحب الثقة عنه قدمه المالكي الى مجلس النواب على خلفية تصريحات صحفية.

الجاف: مشروع القانون ينطوي على فقرات مطاطية

حقوق الإنسان البرلمانية متخوفة من إقرار "الجرائم المعلوماتية"

□ بغداد / المدى

طالبت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، الخميس، بتوضيح وتفصيل العديد من الفقرات "المبهمة" في قانون الجرائم المعلوماتية الذي يعتزم مجلس النواب مناقشته في المستقبل القريب، مبدية، "تحفظها" على حجم العقوبات المقترحة في هذا القانون.

وقالت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية أشواق الجاف في تصريحات صحفية أمس ان "قانون الجرائم المعلوماتية تمت مناقشته من قبل لجنتنا في وقت سابق، وطالبنا بتوضيح وتفصيل العديد من الفقرات والمفردات المبهمة التي عدت جرائم في القانون، مثل تهديد امن الدولة، او تهديد وحدة البلاد".

واوضحت أن "تضمن هذا القانون الكثير من العبارات والمفردات الفضفاضة يتيح للسلطة التنفيذية ان تفسرها كما تشاء، وهذا مخالف لمبادئ حقوق الانسان التي اقرها الدستور العراقي".

ويستعد مجلس النواب في الشهر الحالي لمناقشة مشروع قانون جرائم المعلوماتية الذي سينظم اسلوب التعامل مع عمليات القرصنة للمواقع الالكترونية ونظم المعلومات من خلال فرض عقوبات يدور الجدلُ حول مدى تشددها.

وبينت الجاف ان "لجنتنا أبدت تحفظها واعتراضها على حجم العقوبات في مشروع القانون التي ذهبت في الكثير من الفقرات الى حد عقوبة السجن المؤبد".

وكان مقرر لجنة الأمن والدفاع النيابية قاسم الاعرجي قد بين ، في وقت سابق ، ان "من بين اهم التعديلات على قانون الجرائم المعلوماتية التي طالبت بها الكتل السياسية ، تخفيف العقوبات الواردة ضمن مسودة مشروع القانون بحق مرتكبي جرائم المعلوماتية التي تتعلق بمدد عقوبات السجن والغرامات المالية"، مضيفاً ، انه"يجب ضمانة ألا يعرض القانون الحريات و حقوق الإنسان للانتهاك او التجاوز"،وشدد على "ضرورة الإسراع بإقرار هذا القانون للحاجة الراهنة إليه".

وتنص المادة (٤) من مشروع قانون الجرائم المعلوماتية :

يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لاتقل عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار ولاتزيد على (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليونٍ دينار كل من أنشأ او أدار موقعاً على شبكة المعلومات بقصد ارتكاب احدى الافعال الاتية:

أولا. تنفيذ برامج او أفكار مخالفة للنظام العام او الترويج لها أو تسهيل تنفيذها.

اما المادة (٦) فتنص:

يعاقب بالسجن المؤبد او المؤقت وبغرامة لاتقل عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار ولاتزيد على (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليون دينار كل من استخدم اجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بقصد ارتكاب احدى الافعال الاتية:

أولا. إشاعة الفوضى بقصد إضعاف الثقة بالنظام الالكتروني للدولة.

ثانيا. إثارة العصيان المسلح أو التهديد بذلك أو الترويج له أو إثارة النعرات المذهبية او الطائفية او الفتن أو تكدير الأمن والنظام العام أو الإساءة إلى سمعة البلاد.

وصوت مجلس النواب خلال جلسة امس على مشروع قانون التصديق النظام الاساسي لمرفق البيئة العربي والتصويت على مشروع قانون تصديق النظام الاساسي للاتحاد الاسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية".

وذكر مصدر نيابي امس ان " مجلس النواب صوت بالاغلبية على مشروع قانون تصديق النظام الاساسي لمرفق البيئة العربي والتصويت على مشروع قانون تصديق النظام الاساسي للاتحاد الاسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية".

نائب: البلاد تطفو على ٣٠ مليون لغم.. ثلثها في البصرة

□ بغداد / المدى

طالب النائب عن محافظة البصرة، وعضو ائتلاف دولة القانون منصور التميمي الحكومة برفع مخلفات الالغام الموجودة في محافظة البصرة،مبينا ان العراق فيه اكثر من ٣٠ مليون لغم وثلثها في محافظة البصرة".

واكد التميمي خلال مؤتمر صحفي في مبنى البرلمان وحضرته البغدادية نيوز: ان" العراق اكثر البلدان التي تعاني من انتشار الالغام والمخلفات الحربية وان الحكومة العراقية لم تتخذ خطوات جدية وفعاله لمعالجة ظاهرة الالغام لان البلد فيه اكثر من ٣٠ مليون لغم وثلثها في محافظة البصرة".

مطالبا وزارة النفط العراقية ان ترفع حقول الالغام من البصرة تزامنا مع اليوم العالمي للالغام الذي يصادف اليوم.

واكدت دراسة للامم المتحدة ان انتشار الالغام في العراق يؤثر بشكل مباشر على حياة اكثر من ١،٦ مليون شخص ويعرقل التطور الاقتصادي للبلاد، خصوصا في مجال الزراعة والنفط.

واوضحت الدراسة التي وزعتها الامم المتحدة الاربعاء وتلقت وكالة فرانس برس نسخة منها ان "العراق بين البلدان الاكثر تضررا بالالغام في العالم".

واضافت ان "الالغام والعبوات غير المتفجرة تغطي حوالي ١٧٣٠ كيلومترا مربعا وتنعكس اثارها على نحو ١،٦ مليون شخص يعيشون في ١٦٠٠ منطقة ويمثلون ٢١ بالمئة من سكان البلاد".

واضافت ان "٩٠٪ من الاراضي الملوثة بالالغام هي اراض زراعية اضافة الى وجود اعداد كبيرة اخرى من الالغام في مناطق نفطية" حيث "تعيش العائلات التي تسكن في هذه المناطق ظروفا صعبة جدا"، متحدثة عن "صعوبة التعلم والحصول على المواد الغذائية والخدمات العامة".

وتعد المناطق الجنوبية الشرقية من العراق الاكثر تضررا من الالغام على امتداد الحدود مع ايران جراء الحرب التي استمرت من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨، والتي ما زال بعضها غير مكتشف حتى الان، وفقا للتقرير.

كما ذكر التقرير الذي صدر في اليوم العالمي للتعريف بمشاكل الالغام والاجراءات المتعلقة بمكافحتها ان "الناس الاكثر تأثرا هم المتواجدون في مناطق زراعية جراء هذه الالغام (...) التي تعيق ايضا العمل والانتاج في الحقول النفطية".

وناشدت الامم المتحدة السلطات العراقية بذل جهود من اجل مكافحة الالغام.

ووقع العراق عام ٢٠٠٨ اتفاقية اوتاوا لحظر الالغام المضادة للافراد، ويلتزم بموجبها بعدم استخدام او انتاج او حيازة او تصدير هذه الالغام الى الابد، كما يلتزم بتدمير الالغام المخزونة في غضون اربع سنوات وتطهير حقول الالغام بحلول عام ٢٠١٨.

ومن جانبها، وضعت الامم المتحدة برنامجا لمساعدة الحكومة العراقية لازالة الالغام وتوعية الناس حول مخاطرها.

ومنع الجيش العراقي في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٨ الشركات المدنية من مسح البلاد لازالة الالغام خشية بيعها او وقوعها بعد ذلك في ايدي المتمردين.

ودعت الامم المتحدة مرارا دون جدوى السلطات العراقية للسماح للمنظمات المدنية الاجنبية بازالة الالغام.

الجعفري مخاطباً إيران: أصبحنا في واجهة الدول العربية

□ بغداد / المدى

أكد رئيس التحالف الوطني، رئيس الوزراء السابق، إبراهيم الجعفري ان" نجاح قمة بغداد ومقرراتها جعل العراق في واجهة الدول العربية .

وذكر بيان لمكتب الجعفري تلقت المدى نسخة منه ان" الجعفري استقبل في مكتبه ببغداد وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي اكبر ولايتي والوفد المرافق له ، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بما يخدم المصالح المشتركة".

واضاف ان " الجعفري أكد بأن نجاح قمة بغداد ومقرّراتها جعلت من العراق في واجهة الدول العربية خصوصاً أن العراق يعتبر رائداً في التجربة السياسية الديمقراطية بالمنطقة".

واشار البيان الى إن " ولايتي من جانبه هنأ على النجاح الكبير لمؤتمر القمة العربية، والجهود الاستثنائية المبذولة من أجل إظهار الوجه المُشرق للعراق، وتجربته السياسية".

يذكر ان القمة العربية الثالثة والعشرين في بغداد اختتمت اعمالها الخميس الماضي بحضور جميع اعضاء الجامعة العربية باستثناء سوريا بينهم قادة عشر دول عربية وقد اثمرت القمة عن اعلان بغداد المتضمن [٤٩] مادة والذي تناول ملفات الازمة السورية وفلسطين وحظر اسلحة الدمار الشامل في المنطقة ورفع مستوى التعاون المشترك بين الدول العربية وعدة امور اخر.

وكان الجعفري قد اكد امس، أن نجاح الاجتماع الوطني لا يعتمد على ورقة العمل التي ستناقش فيه فقط، بل جدية تعامل الأطراف فيما بينها وتحريك المشتركات التي تجمع بينها والاستفادة من ورقة مؤتمر أربيل، مؤكدا ضرورة السعي لإنجاح الاجتماع الذي أطلق عليه تسمية "القمة العراقية".

وقال الجعفري إن " نجاح الملتقى الوطني لا يعتمد على ورقة العمل التي ستناقش فقط، وإنما ستعتمد على جدية تعامل الأطراف فيما بينها، وتحريك المشتركات التي تجمع الكتل السياسية، والاستفادة من ورقة مؤتمر أربيل، إضافة إلى كيفية توجيه اللقاء ليتحوّل إلى مشروع إيجابي للحل".

وأشار الجعفري إلى أن "ورقة التحالف الوطني ستكون شاملة، وقد بحثت كل الهموم التي طفت على سطح العملية السياسية منذ كتابة الدستور وإلى الآن وحظيت بقبول التحالفات الأخرى، وارتكزت على الدستور في إيجاد حلول لها، كما أكدت على ضرورة فصل السلطات الثلاث إضافة إلى تنسيق الأدوار بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات".

وأكد الجعفري على "ضرورة السعي لإنجاح ما أسماها القمة العراقية بما يتوازى ونجاح قمة بغداد، وتفاءل بنسبة المشاركة، والتمثيل من قبل الكتل السياسية كافة".